هجرة الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب
دراسة في التمثلات الجيوسياسية- حالة مدينة طنجة- المغرب

الباحثة عزيزة عسو
(تحت إشراف د.محسن إدالي د.محمد ظهيري)
جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال (المغرب) وجامعة كُمْبلوتينسي بمدريد (إسبانيا)
مختبر دينامية المشاهد والمخاطر والتراث

ملخص:

يواجه المغرب منذ سنوات تدفقا للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين، بحيث يزداد عددهم أكثر مثلما تزداد هشاشتهم، وبالتالي لم يكن ممكنا أن يظل المغرب في وضعية انتظار، فعلى ضوء التقارير المتعلقة بشروط إقامة هؤلاء المهاجرين فوق التراب المغربي، أصبح المغرب فاعلا أساسيا في التفاعلات الدولية المرتبطة بقضايا الهجرة واللجوء، بفضل مجهوداته الجبارة التي برزت بشكل جلي في تبنيه لسياسة جديدة اتجاه قضايا الهجرة واللجوء ابتداء من سنة 2013. ويعد الشروع في هاته السياسة الجديدة خطوة أولى للتعامل مع الهجرة بمقاربة أكثر إنسانية وذات بعد حقوقي، بعيدا عن السياسة القمعية التي مثلها قانون الهجرة السرية والإجراءات التي تبعته والتعاون مع أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد وضعت المملكة المغربية هذه الاستراتيجية من أجل إعطاء نجاعة أكبر لإدماج المهاجرين وتسهيل ولوجهم وعائلاتهم للخدمات الأساسية، وأيضا من أجل تدبير أمثل لدخول المهاجرين إلى أرض الوطن في إطار مقاربة إنسانية شاملة، تصون حقوق المهاجرين وتحفظ لهم كرامتهم، وتحميهم من كل أشكال التمييز، إلى جانب تقوية روح المسؤولية المشتركة وتعزيز التعاون الجهوي والدولي في مجال معالجة قضايا الهجرة واللجوء .

وتعد الهجرة تصورا وتمثلا اجتماعيا قبل أن يكون واقعا معاشا، فمجال التمثلات الاجتماعية يهتم بمختلف الانطباعات والمعارف والمعاني التي يلجأ إليها الفرد بشكل عفوي عندما يرغب في تكوين فهم خاص حول العالم أو حول المحيط الذي يعيش فيه، بحيث

نجد كل فرد يميل إلى إعطاء معنى معينا للحوادث التي تصادفه، ولمختلف الأفكار والتبادلات مع الآخرين، في محاولة مستمرة ودائمة للبحث عن التوافق والتناسق والاستقرار، فكل فرد يسعى جاهدا لشرح وفهم محيطه قصد السيطرة عليه وإخضاعه.فنظرة وتمثل المغاربة وتصوراتهم عن المهاجر تختلف من إطار إلى آخر ومن مهاجر إلى آخر خصوصا في المجالات التي يحضر فيها التنافس بين المهاجرين والأهالي. على أن تمثلات المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء حول المجتمع الجديد، تحدد بشكل هيكلي بنية التفاعل بين الطرفين، وكذلك تصورهما حول الاستراتيجية الجديدة التي اتخذتها الدولة حول الهجرة واللجوء، على اعتبار أن قرار التسوية بطابعه السياسي، يجعل من البلد المستقبل خاضعا لإملاءات الفاعل السياسي وللعائد المالي مقابل حراسة الحدود الجغرافية للآخر ببعدها الجيوستراتيجي الكبير، ليكون الطرفان أمام المعادلة الصعبة المتمثلة في الموازنة بين التزام المغرب اتجاه المهاجر دوليا وتسوية وضعيته القانونية من جهة، وبين ضغط التمثلات الاجتماعية التي تحول دون ذلك.

الكلمات المفتاح : الهجرة الدولية – التمثلات –الجيوسياسية– مدينة طنجة– المغرب.

Sub-Saharan African Migration in Morocco, A Study of Geopolitical Representations - The State of Tangier, Morocco

Summary:

Morocco has been facing an influx of irregular migrants and refugees for years, increasing in number as it becomes more vulnerable, and therefore Morocco could not remain in a waiting position, given reports on the conditions of residence of these migrants on Moroccan soil, Morocco has emerged as a key actor in international interactions on migration and asylum issues thanks to its enormous efforts, which have emerged clearly in adopting a new policy towards migration and asylum issues starting in 2013,The launch of this new policy is a first step in dealing with immigration with a more humane and humane approach, in addition to a relative break with the repressive policy represented by the Secret Immigration Act and the actions that followed it and cooperation with Europe in combating illegal immigration. An optimal measure for the entry of migrants into the homeland as part of a comprehensive humanitarian

approach that safeguards the rights and dignity of migrants, in addition to combating discrimination, as well as strengthening the spirit of shared responsibility and strengthening regional and international cooperation in addressing migration and asylum issue.

Migration is a perception and social representation before it is a reality. The field of social representations is concerned with the different knowledge and meanings that the individual resorts spontaneously, when he wishes to form a special understanding about the world or about the environment in which he lives, research that everyone tends to give a certain meaning to the incidents they encounter. For various ideas and exchanges with others, in a constant and constant attempt to seek consensus, harmony and stability, each individual strives to explain and understand his surroundings in order to control and subdue him. The view and representation of Moroccans and their perceptions of immigrants vary from one field to another and from one immigrant to another, especially in areas where immigrants are on the cusp of competing with Moroccan citizens, In addition to the representations of sub-Saharan African immigrants about the new society in which they live, as well as the perception of both immigrants and parents about the new strategy taken by the state on immigration and asylum, the fact that this decision to settle and receive the immigrant in its political nature makes the future country subject to the dictates of the political actor and the financial return in exchange for guarding the geographical borders of the other,Thus, the migrant finds himself and Morocco also facing a difficult equation of the desired balance between Morocco's commitment to its duty to internationally resolve its legal status formally and institutionally and to achieve its integration and a number of social representations that prevent it.

Key words: international migration - geopolitical- representations-Tangier city- Morocco.

مقدمة :

تحتل قضايا الهجرة صلب اهتمامات البلدان، سواء أكانت بلدان مصدر أو بلدان استقبال، وتأخذ هذه القضايا أوجها متعددة، وترتبط بالعديد من الأبعاد سواء منها البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الأمني. وتشكل ظاهرة الهجرة في حقيقتها السيكولوجية، علاقة الأنا (المواطن الأصلي) بالآخر (المهاجر) المختلف دينيا، ولغويا، وثقافيا، واثنيا..... إلخ. وقد عرفت ظاهرة الهجرة خلال السنوات الأخيرة تطورا كميا وكيفيا، مما أدى إلى تزايد عدد المهاجرين في العالم وتنوع في تياراتهم ومساراتهم الهجرية، ونوعيتهم حسب السن والجنس والمؤهلات الثقافية ... إلخ، مما جعل تدبير هذه التدفقات الهجروية واندماج المهاجرين داخل المجتمع أحد الرهانات الأساسية للدول المستقبلة، فالتزايد الكبير إذن لهذه الظاهرة يطرح إشكالية عملية الاندماج لهؤلاء المهاجرين، مما يحتم تبني مجموعة من السياسات العمومية والمقاربات النظرية لتدبيرها[1]، فنظرا للسياسات الأمنية التي فرضتها الدول الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة، ناهيك عن المواقف المتشددة والمعادية للمهاجرين، فقد عرفت الظاهرة تحولات كبيرة، وبرزت في الأفق هجرات إقليمية، خاصة من دول إفريقيا، كحل للراغبين في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما ترتب عنه تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقبال.

إن مقومات الدولة الحديثة المتفاعلة مع عصرها والتي تتجاوب مع طموحات مواطنيها، تنبني على احترام حقوق الإنسان، وإيمانا من المغرب بضرورة تكريس اختيار الاندماج في التوجهات الكبرى للمجتمع الدولي فقد جاء في ديباجة الدستور: "وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ حقوق وواجبات وتؤكد تشبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا "[2].

والمغرب باعتباره من الدول المعنية بالظاهرة بسبب موقعه الجغرافي الذي شكل صلة وصل بين أفريقيا وأوربا، حيث اتخذه مجموعة من المهاجرين بلد عبور إلى الضفة

---

1 عبد الحق الباكوري،"الهجرة وقضايا الاندماج دراسة سوسيولوجية لإشكالية اندماج المهاجرين بجهة الشرق (المغرب)"،أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد الأول وجدة، المغرب ، مؤلف جماعي "الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية: السياقات–التجليات–الإفرازات، الطبعة 2021، 1"،ص421.

2 ذ.جمال الزنوري وكيل الملك بابتدائية الجديدة،" قانون دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير المشروعة بين الاختصاصات القضائية والاتفاقيات الدولية"، منشورات الملف ، العدد 7أكتوبر2005،ص129.

الأخرى، و ظهر كفاعل أساسي في التفاعلات الدولية التي تعني بقضايا الهجرة واللجوء بفضل مجهوداته الجبارة، التي برزت بشكل جلي في تبنيه لسياسة جديدة اتجاه قضايا الهجرة واللجوء ابتداء من سنة2013، إذ وضعت المملكة المغربية استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء من أجل إعطاء نجاعة أكبر لإدماج المهاجرين وتسهيل ولوجهم وعائلاتهم للخدمات الأساسية، وتدبير أمثل لدخول المهاجرين إلى أرض الوطن في إطار مقاربة إنسانية شاملة تصون حقوق المهاجرين وتحفظ لهم كرامتهم، إضافة إلى محاربة التمييز، وتقوية روح المسؤولية المشتركة وتعزيز التعاون الجهوي والدولي في مجال معالجة قضايا الهجرة واللجوء، والعمل على تغيير النظرة السلبية للهجرة لذا الكثيرين على اعتبار أن المهاجرون يساهمون في تحقيق التنمية بدول الاستقبال وليسوا عائقا لها.

وفي هذا الإطار استقبل المغرب 101200 أجنبي مقيم المغرب من الدول الأوروبية والإفريقية، أما عدد المهاجرين السريين غير المشمولين بالإحصائيات الرسمية فيقارب 20ألف مهاجر في وضعية غير قانونية، يجعلون من المغرب محطة وخاصة الأفارقة الوافدين من دول جنوب الصحراء في رحلة الهجرة نحو الشمال[1].

تعتبر مدينة طنجة بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي كبوابة مزدوجة لإفريقيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى، وبحكم الدينامية الاقتصادية التي أضحت تعرفها كثاني قوة اقتصادية بالمغرب بعد الدار البيضاء الكبرى، والجاذبية العالية التي تتميز بها، من بين أكثر المدن المغربية التي تعرف تيارات هجرة داخلية من المناطق المجاورة ومن مختلف جهات ومدن المغرب، وتدفق لتيارات الهجرة الإفريقية والأورومتوسطية والدولية، باعتبارها مدينة مصدرة ومستقبلة ومحطة عبور للضفة الأخرى، فهي حوض هجرة مزدوجة بامتياز[2].

وانطلاقا مما سبق سنسلط الضوء في مقالتنا هذه، على طبيعة التدفقات والتيارات الهجروية الدولية بمدينة طنجة كمجال أضحى يتمتع بجاذبية مجالية مشهودة منذ عقود تزايدت بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، وكذلك مقاربة وقع سياسة الهجرة

1 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، الهجرة وسوق الشغل، ص10.

2 Mohamed Khachani,2011,La question migratoire au Maroc :données récentes, Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations-AMERM ,Université Mohammed V Agdal Rabat, publication de l'institut universitaire européen Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

بالمغرب على مستوى اندماج المهاجرين جنوب الصحراء داخل المجتمع المغربي من جهة، وطبيعة التمثلات الجيوسياسية في هذا الإطار بين الطرفين (مهاجرين وأهالي) من جهة ثانية .

وللإجابة عن هذه الإشكالية، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، حيث سنقوم بالتطرق في المحور الأول إلى واقع الهجرة واللجوء بالمغرب، أما المحور الثاني فقد خصصناه للإستراتيجية المغربية للهجرة واللجوء،والمحور الثالث سنتطرق فيه للتمثلات الجيوسياسية للساكنة المحلية حول الظاهرة .

1- الحدود المكانية للدراسة:

تقع مدينة طنجة في شمال المغرب ،وهي تطل على المحيط الأطلسي، وتقع على مضيق جبل طارق، هذا الموقع أكسب هذه المدينة أهمية كبيرة جدا وضخمة، فهي من المدن التي يمكن من خلالها مراقبة هذا المضيق، ومن هنا فقد كانت مدينة طنجة المغربية النقطة التي يلتقي عندها كل من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وهي النقطة التي تلتقي عندها كل من القارة الأوروبية والقارة الإفريقية [1].

وتعتبر مدينة طنجة بمقاطعاتها الأربع عاصمة لجهة طنجة تطوان الحسيمة كواحدة من بين اثني عشر جهة المحدثة وفقا للتقطيع الترابي الجديد لسنة 2015[2]، والذي أفرزه مشروع الجهوية المتقدمة طبقا لمقتضيات دستور 2011، وتعد الجماعة الترابية طنجة من بين أكبر الجماعات الترابية لعمالة طنجة أصيلا من حيث المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية، بحيث بلغت ساكنة طنجة الإجمالية 947.952 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وتتجاوز حاليا في سنة 2020 مليون نسمة [3]، وتضم جماعة طنجة أربع مقاطعات في ظل نظام وحدة المدينة وهي: مقاطعة طنجة المدينة ومقاطعة الشرف مغوغة، ومقاطعة الشرف السواني ومقاطعة بني مكادة،

1http://mawdoo3.com/

ظهير رقم 40-15-2 بتاريخ 20فبراير 2015 المحدد لعدد الجهات ، عواصمها والعمالات والأقاليم التي تكونها ، المصدر بالجريدة الرسمية رقم 6340 بتاريخ 03مارس2.2015

3 المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط –جهة طنجة تطوان الحسيمة

-http://bds-tanger.hcp.ma/fr/indicateur_population-

خريطة رقم (1) توطين مجال الدراسة

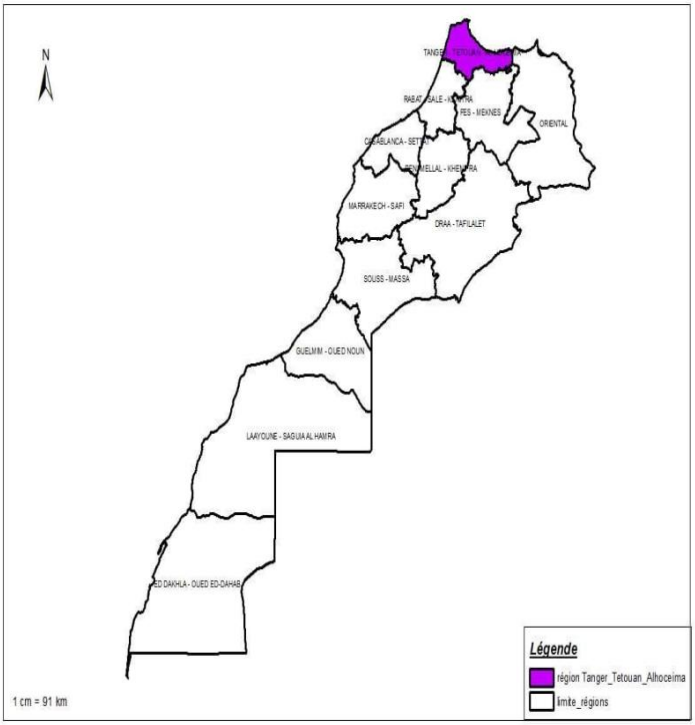

المصدر: عمل شخصي 2021

هذا الموقع الجيوستراتيجي الحساس كبوابة لأوروبا ولمعمق القارة الإفريقية، وخاصة منطقة الساحل التي تشهد توترات جيوسياسية كبيرة وتدافع كبير بين العديد من القوى، وهذه الوضعية جعلت منه هدفا استراتيجيا لكل العناصر التي تساهم بتفاعلاتها المختلفة في تدفق المهاجرين جنوب الصحراء ومهاجري الشرق الأوسط (سوريا) نحو المغرب، باعتباره أقرب نقطة وأقصر مسافة باتجاه الضفة الشمالية، وقد أثبتت مجموعة من محاولات التسلل عبر سياج "سبتة ومليلية " المحتلتين التي أحبطها المغرب دور هذا الأخير الكبير في الحد من التدفق الهائل للمهاجرين الأفارقة.

وبالتالي فإن جل الدول الأوربية مقتنعة بدور الجمركي الذي يلعبه المغرب، فلولاه لاجتاحت أفواج هائلة من المهاجرين جنوب الصحراء نحو القارة الأوروبية، ولكن من الضروري أن نشير إلى أن موقع المغرب هذا شكل أيضا ضغطا هائلا على الدولة

ومؤسساتها فيما يخص المهاجرين، وأصبح ورقة جيوسياسية هامة بين المغرب من جهة والدول الأوروبية المجاورة .

2- الجهاز المفاهيمي:

2-1- الهجرة الدولية Immigration Externe :

حركة بشرية تتم بين الدول و الأوطان بمعنى أن تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره، وقد تكون اختيارية أو قسرية: للعلم أو للعمل. والهجرة سواء داخلية كانت أو خارجية قد تكون عبارة عن هجرة تلقائية عفوية أو منظمة، كما يمكن أن تكون من الناحية القانونية عبارة عن هجرة شرعية أو غير شرعية[1].

2-2-التمثلات Les Représentations

تعتبر التمثلات شكلا من المعرفة المبنية اجتماعيا والمشتركة، والتي لها هدف عملي وتساهم في بناء الحقيقة المشتركة لمجموعة اجتماعية، وهي كذلك تشير إلى"معرفة المعاش المشترك" و "المعرفة الساذجة"، و المعرفة "الطبيعية"، الذي يختلف عن المعرفة العلمية"[2].

وتعتبر التمثلات الاجتماعية "صورة ذهنية مكونة عن ظاهرة معينة، ولها انطباع ذهني، يهتم بدراسته علماء النفس الاجتماعيون الذين يجمعون بين علم الاجتماع وعلم النفس"[3]. وتبنى هذه التمثلات في إطار من الممارسات اليومية والمشتركة من طرف مجموعة اجتماعية معينة متجاوزة الخصوصيات الفردية.

I- المحور الأول: واقع الهجرة واللجوء بالمغرب:

عرف المغرب منذ مطلع الألفية الثالثة موجات كبيرة للهجرة غير النظامية القادمة أساسا من دول إفريقيا جنوب الصحراء وحتى من بعض دول الشرق الأوسط التي شملتها موجات الربيع العربي، هذا التصاعد الكبير في موجات الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الكبرى نحو شمال إفريقيا وأوروبا أعاد التذكير بالتحذيرات التي أطلقها "نادي روما " نهاية السبعينات من القرن الماضي حول زحف جماعي بالملايين نحو أوروبا عبر دول

1-فضيل دليو، علي غربي،الهاشمي مقراني، مرجع سابق الذكر،ص،34-35.

2-Denise Jodelet,Les représentations sociales, sociologie d'aujourd'hui PUF.Décembre1991-N°37405.P53

3 -Frédéric Lebaron,la sociologie de AàZ 250 mots pour comprendre, Paris,Dunod,2009,P103.

المغرب الكبير، وربما هي تكهنات باتت تصدقها الأرقام الخيالية عن تزايد من يقطعون ضفة المتوسط وبين من ينتظرون الفرصة لذلك بدول المغرب الكبير ومنها المغرب.

1-1- الهجرة غير النظامية بالمغرب:

بدأت تدفقات الهجرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه الدول الأوروبية عبر المغرب منذ سنة 1980 لتشهد وتيرة سريعة ابتداء من التسعينات وأصبح أيضا أرض استقرار للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلاتهم نحو القارة الأوروبية [1]،حيث يجتاز هؤلاء مئات الآلاف من الكيلومترات، من أقصى القارة على ضفاف الأطلسي إلى أدناها على ضفاف المتوسط، حيث يأتون من مختلف البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويقطعون مسافات طويلة تكتنفها مخاطر عدة، عبر مالي ثم الجزائر أو من النيجر إلى الجزائر وصولا إلى المغرب عبر مدينة وجدة الحدودية، أو عبر موريتانيا والصحراء المغربية.

ويمكن تقسيم تاريخ الهجرة غير النظامية من دول إفريقيا جنوب الصحراء باتجاه المغرب منذ سنوات 1990 إلى مرحلتين:

- مرحلة 1990م إلى 2000م: عرفت الهجرة غير النظامية تحولات عميقة ما بعد سنة 1990، خاصة من دول جنوب المتوسط ومن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بعد نهج الدول الأوروبية لسياسات حماية حدودها، وذلك من خلال سن تشريعات وإجراءات، من أهم ملامحها [2].
  - التشدد في قوانين اللجوء وتعزيز الرقابة على الحدود.
  - إتباع أساليب الطرد والترحيل القسري للمهاجرين غير النظاميين.
  - تبني المجلس الأوروبي في نونبر عام 2003 برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير النظامية عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء، وإقامة أمانة تنسيقية مشتركة لإدارة الحدود الخارجية أطلق عليها وكالة "فرونتيكس" وهي التي أقرها المجلس الوزاري الأوروبي في أكتوبر عام 2004.

1Faleh Ali,Bokobot Mohamed,Derkaoui Mokhlis,les subsaharien entre transit au Maroc et migration clandestine en Espagne,papeles de Geographia,n°49-50,Universidad de Murcia, murcia,espagna,2009,p28.

2 مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 157-158.

- محاولات التنسيق مع دول المنشأ الخاصة بالهجرة، ودول العبور كذلك لمساعدتها على تطويق المشكلة من خلال تحسين مستوى تامين الوثائق، وتحسين نظام الرقابة على الحدود، بالإضافة إلى السعي للحد من ميزات الهجرة غير القانونية بمكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين،
- إتباع سياسة لي "الذراع" بالربط بين توقيع عدد من دول جنوب المتوسط على اتفاقيات إعادة توطين مهاجريها غير النظاميين وتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى هذه الدول، والتلويح بإمكانية تحديد حصص للهجرة لها أو قطع المساعدات عنها إذا ما لم تقبل ذلك .

❖ مرحلة 2000م إلى الآن: نتيجة الضغوط التي تمارسها الدول الأوربية على نقاط عبور المهاجرين الأفارقة الغير نظاميين ومن بينها المغرب تحول هذا الأخير في مرحلة من كرونولوجيا التدفق إلى "دركي" يبذل الجهد ويسخر جميع وسائله وقواته لمحاصرة الأفارقة الراغبين في الهجرة نحو أوربا وإعادتهم من حيث أتوا باعتبار المغرب أقرب نقطة وأقصر مسافة باتجاه الضفة الشمالية، وقد أثبتت مجموعة من محاولات التسلل عبر سياج "سبتة ومليلية " المحتلتين التي أحبطها المغرب دور هذا الأخير الكبير في الحد من التدفق الهائل للمهاجرين الأفارقة، توازيها جهود أخرى على مستوى المراقبة البحرية والبرية التي جنبت المنطقة كوارث إنسانية حقيقة، ويمكن الإشارة إلى أن الدول الأوربية مقتنعة بهذا الدور فلولا المغرب لاجتاحت أفواج هائلة من المهاجرين جنوب الصحراء نحو القارة الأوروبية .

❖ وفي ضوء تزايد عدد المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بالمغرب، وتصاعد مستوى التحديات التي يواجهونها، وردا على استنكار عدة مؤسسات وطنية ودولية تعنى بحقوق الإنسان، لانتهاكات المهاجرين وطالبي اللجوء، ووعيا أيضا بأهمية القضايا المرتبطة بالهجرة في بعديها القانوني والإنساني، بادرت المملكة المغربية ابتداء من سنة 2013، عملا بالتوجيهات الملكية السامية، إلى إقرار سياسة جديدة للهجرة واللجوء وهي خطوة جريئة وغير مسبوقة تروم تسوية وضعية المهاجرين وتكريس كافة حقوقهم من خلال مجموعة من التدابير القانونية والإدارية والتنظيمية، وهو الأمر الذي يفرض على الجميع كلمن موقعه، ضرورة الانخراط في هذا الورش الإنساني من أجل إنجاحه.

1-2- اللاجئون وطالبو اللجوء بالمغرب:

تشكل المقاربة القائمة على حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي، البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية بغض النظر عن وضعهم الإداري، وبعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكننا فهم التغيرات التي يشهدها المغرب في مجال الهجرة واللجوء، إلا من خلال اعتبار تاريخ المملكة على امتداده من جهة والتحولات المسجلة على مدى العقود الأخيرة على المستوى الدولي في المجال من جهة ثانية، ذلك أن المغرب يعد أرض هجرة بامتياز منذ موجة الهجرة الأولى التي انطلقت مع الحرب العالمية الأولى، وأرض استقبال وتوافد، رغم أن الوعي الجماعي لم يستوعب بعد هذا المعطى التاريخي، إذ لا يمكن للمغرب كبلد ينتمي إلى القارة الإفريقية، التي تواجه تحديات التنمية وتعيش بانتظام على وقع أزمات سياسية ونزاعات مسلحة، أن يظل بعيدا عن عواقب هذا الوضع المضطرب والمرشح للاستمرار، كما أن المغرب يعاني بما لا يدع مجالا للشك من آثار السياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية .

لجميع هذه الأسباب، أصبح المغرب بدوره أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، فقد بات يستضيف عددا من المهاجرين النظاميين الذي يقصدون المغرب للعمل وعددا كبيرا نسبيا من الطلبة الأجانب ومهاجرين في وضعية غير نظامية، يبقون في المغرب لسنوات عديدة أحيانا من أجل العبور، بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين. فقد سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين 650 لاجئا بالمغرب من بين 3200 طالب اللجوء، وقد ارتفع هذا العدد إلى 786 في أواخر سنة 2007 و830 في سنة 2008 وكان اغلب هؤلاء اللاجئين من ساحل العاج ومن الجمهورية الديموقراطية للكونغو ومن العراق [1]، وحسب المفوضية فإن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء وطالبي اللجوء قد بلغ بالمغرب في 31مارس من سنة 2017 حوالي 7139 شخصا، من بينهم 3.062 طالب لجوء سوري و701 كاميروني و612 غاني و556 يمني [2] .

1 الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا ،دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر،تقرير الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة 2018،ص23.

2 نفس المرجع ،ص23.

ويظهر جليا من خلال الجدول أسفله أن أغلب طالبي اللجوء سنة 2013 هم شباب ذكور قادمين أساس من دولة سوريا ومن بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تعيش أوضاعا وأزمات مزرية.

جدول رقم (1) توزيع اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب حسب بلد المنشأ لسنة 2013.

بلد المنشأ	طالبي اللجوء	اللاجئون
كوت ديفوار	427	289
جمهورية الكونغو الديمقراطية	475	121
الكامرون	311	15
السنغال	18	9
الكونغو	85	5
نيجيريا	605	5
مالي	481	0
غينيا	100	4
فلسطين	13	37
سوريا	846	0
جمهورية إفريقيا الوسطى	67	3
السودان	60	3
بلدان أخرى (أقل من 5)	364	16
المجموع	3872	608

المصدر: الهجرة في مصر والمغرب وتونس:لمحة عامة عن ظاهرة الهجرة كظاهرة معقدة غي المنطقة،المنظمة الدولية للهجرة،ص33.

II- المحور الثاني: الإستراتيجية المغربية الخاصة بالهجرة واللجوء:

يواجه المغرب منذ عدة سنوات تدفقا للمهاجرين غير النظاميين الوافدين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بحيث يقدر عددهم فيما بين 25000 و 40000 شخص، واللاجئين السوريين حوالي 850[1]، و قد شكل هؤلاء المهاجرون و وضعياتهم المعيشية محط انتقاد و إدانة من طرف مجموعة من المنظمات و المؤسسات الحقوقية العالمية التي طالبت بتحسين وضعيتهم و ظروفهم، فعلى ضوء التقارير المتعلقة بشروط إقامة هؤلاء المهاجرين فوق التراب المغربي، جاء القرار الملكي الذي نص على إعداد سياسة جديدة للهجرة واللجوء من أجل إدماج المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وقد حقق المغرب بهذه

1صبري الحو، تقارير"المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"،مركز الجزيرة للدراسات، 21دجنبر2016،ص6

الأخيرة تقدما ونجاحا شبه ملحوظ منذ بداية تنفيذها، لكن بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة لإدماج وتسوية أوضاع المهاجرين واللاجئين، إلا أنه لا تزال هناك كثير من النواقص، فكلما ازداد عددهم أكثر تزداد هشاشتهم، فوضعيتهم يكتنفها التهميش والإقصاء، وذلك راجع لضعف الإمكانيات ومحدوديتها بالنظر إلى حجم الاقتصاد المغربي، الذي لا يمكنه احتواء كل المهاجرين من جهة، ووجود تحديات تعرقل اندماج هؤلاء المهاجرين من جهة أخرى .

ويعد الشروع في هاته السياسة الجديدة خطوة أولى للتعامل مع الهجرة بمقاربة أكثر إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى أنها كسر نسبي للسياسة القمعية التي مثلها قانون الهجرة السرية والإجراءات التي تبعته والتعاون مع أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، لكن تبقى هاته السياسة غير مضمونة لأنها غير مشرعة قانونيا، فيمكن في أي ظرفية أن يتراجع المغرب عن بعض المقتضيات فيها ربما هذا التأخر في تقنين الشروط الجديدة هو بغرض التريث لتقييم أثر هاته السياسة وعدم تقييد سياسة بالقوانين في مجال لها فيه السلطة التقديرية، فمنظمة العمل الدولية تعترف ب"حق كل أمة أن تضع سياسة هجرة خاصة بها "وهي فقط تقدم مبادئ وخطوطا موجهة ليست مجبرة، متعلقة بالمواضيع التالية " إدارة الهجرات، عمل لائق للجميع، حماية العمال المهاجرين، تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، تقوية التعاون الدولي[1].

2-1- حصيلة تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير النظاميين بالمغرب.

تنفيذا للتعليمات الملكية الخاصة بسن سياسة جديدة للهجرة ، تم إجراء عملية استثنائية لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بطريقة غير نظامية بالمملكة ، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 02 يناير و 31 دجنبر 2014، وحتى يتمكن المهاجرون واللاجئون الذين يودون الإقامة بالمغرب، وهم لا يتوفرون على الشروط المحددة بالقانون رقم 02-03 من الحصول على بطاقة الإقامة التي تخول لهما الاستفادة من الحقوق الأساسية، نظم المغرب ولأول مرة في تاريخه حملتين استثنائيتين لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين، الذين تتوفر فيهم الشروط التالية [2] :

- ✓ الأجانب المتزوجون بمواطنات أو مواطنين مغاربة لمدة لا تقل عن سنتين.

1Lama kabbanji, politiques migratoires en Afrique de l'ouest, éditions Karthala, 2011, p22

2 المنشور المشترك رقم 8303، لوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالهجرة.

- ✓ **الأجانب المتزوجون لمدة لا تقل عن أربع سنوات بأجانب مقيمين بصفة شرعية بالمغرب .**
- ✓ **الأطفال أبناء الزيجات المشار إليها أعلاه .**
- ✓ **الأجانب المتوفرون على عقود عمل فعلية لمدة لا تقل عن سنتين .**
- ✓ **الأجانب المقيمون بالمغرب لمدة لا تقل عن 5 سنوات متواصلة .**
- ✓ **الأجانب المصابون بأمراض مزمنة والمتواجدين على التراب الوطني قبل 31 دجنبر 2013.**

ومنذ بدء تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الهجرة، والتي ترتكز على أربعة محاور رئيسية تهم تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء والمهاجرين، وتأهيل الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء، وبلورة وتنفيذ إستراتيجية لإدماج المهاجرين واللاجئين تجعل منهم عنصر إغناء للمجتمع وعاملا لتحريك التنمية، علاوة على التصدي بكل حزم لشبكات الاتجار بالبشر[1]. وقد تمت تسوية وضعية 50.000 مهاجر على إثر حملتين [2]؛

وقد مكنت الحملة الأولى زهاء 23.096 شخصا من تسوية أوضاعهم القانونية وحصولهم على بطاقات الإقامة، من أصل 27.649 طلبا في يناير 2014، وقد تمكنت السلطات المغربية عبر هذا التدبير من تحديد مصدر المهاجرين بدقة، لاشتراطها الإدلاء بأوراق تثبت الهوية، وجواز السفر، أو ما يقوم مقامه، توزعت على 116 دولة، ووفقا لما صدر عن أمين المجلس الوطني لحقوق الإنسان من إحصائيات، والتي أعلنها من جنيف، بتاريخ 15 يونيو 2016،

أما الحملة الثانية فقد انطلقت في 15ديسمبر 2016 بإطلاق إلى غاية 31 ديسمبر 2017، فقد مكنت من تسوية وضعية 25.000 شخص، أما فيما يتعلق بوضعية اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب، فقد قام مكتب شؤون اللاجئين وعديمي الجنسية بتسوية وضعية 550 لاجئ منذ 10شتنبر 2013، وقد كانوا متوفرين على بطاقة لاجئ مسلمة من طرف المفوضية السامية للاجئين، وفي متم شهر مارس 2014 استقبلت اللجنة الوزارية المكلفة بالتوجيه نحو مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية 539 لاجئا معترفا بهم من طرف المفوضية من أصل 572 سبق الاعتراف بهم من طرف المفوضية السامية للاجئين وذلك من أجل

1 http://www.hibapress.com/details-90726.html

2الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا،مرجع سابق، ص 40.

تصحيح الصفة، وهكذا فمنذ فتح المكتب المغربي للاجئين وعديمي الجنسية وحتى دجنبر 2018 حصل 5.618 شخصا على صفة لاجئ من بينهم 3.249 سوريا[1] .

مبيان رقم (1) : توزيع الأشخاص الذين سويت وضعيتهم حسب الجهة

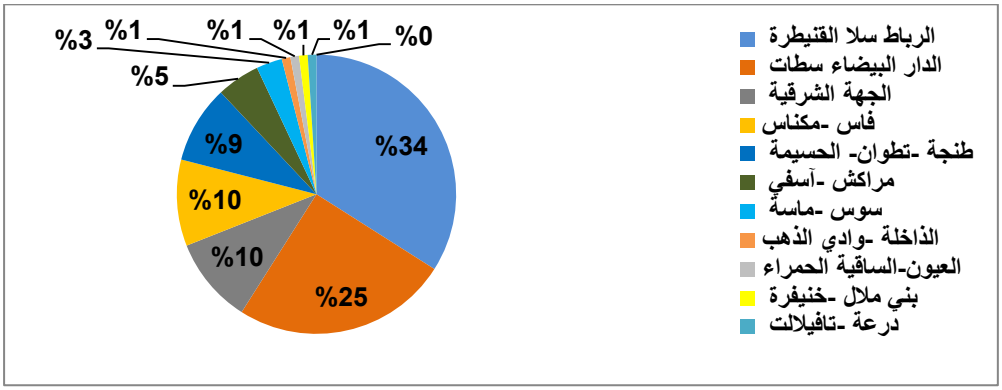

المصدر: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء2013-2016،الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخرج وشؤون الهجرة ،المملكة المغربية ،شتنبر2016.ص81.

يتبين لنا من خلال المبيان أعلاه أن جهة الرباط - سلا- القنيطرة تتصدر باقي الجهات من حيث عدد الذين سويت وضعيتهم وذلك بنسبة 34%، لتأتي بعدها جهة الدار البيضاء- سطات في المرتبة الثانية ب25 %، لتحتل جهة فاس- مكناس وجهة الشرق على المرتبة الثالثة ب10%، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ب9%، وتبقى الجهات الجنوبية أقل الجهات إقبالا من المهاجرين على تسوية وضعيتهم وهذه النسبة المنخفضة يمكن تفسيرها بقلة عدد المهاجرين المستقرين بها، وتشبثهم بالمدن الوسطى والشمالية لمركزهم الاقتصادي بالبلد .

2-2- حصيلة إدماج المهاجرين واللاجئين في ظل السياسة الجديدة للهجرة واللجوء.

تقوم الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي تبناها المغرب على ستة مبادئ موجهة وتتوزع على 11 برنامج عمل قطاعي وافقي و81 مشروعا لضمان اندماج أفضل للمهاجرين وتدبير تدفق الهجرة في إطار سياسة إنسانية شاملة ومسؤولة، من خلال العمل

1نفس المرجع ،ص42.

على ضمان اندماج المهاجرين غير الشرعيين وتمكينهم من نفس حقوق المواطنين المغاربة (الولوج إلى التعليم، التكوين المهني والشغل والتغطية الصحية والسكن) وذلك كالتالي[1] :

جدول رقم (2): المبادئ الموجهة والبرامج القطاعية والأفقية للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

المبادئ الموجهة	البرامج القطاعية	البرامج الأفقية
-مقاربة إنسانية - مطابقة القانون الدولي - مقاربة شاملة - تعاون متجدد مع مختلف الأطراف -احترام حقوق الإنسان - مسؤولة مشتركة	التربية والثقافة الشبيبة والترفيه الصحة السكن المساعدات الاجتماعية والإنسانية التكوين المهني التشغيل	تدبير تدفقات المهاجرين محاربة الاتجار بالبشر التعاون والشراكات الدولية الإطار القانوني وإطار الاتفاقيات الحكامة والتواصل.

بخصوص البرامج القطاعية تتكون الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من 7 برامج قطاعية وهي:

1) مجال التربية والثقافة: الهدف من هذا البرنامج ترسيخ مبدأ الحق في التربية لجميع أبناء المهاجرين واللاجئين، كذلك تيسير اندماجهم بمختلف مؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي والتكوين المهني، بالإضافة إلى السهر على تكوينهم في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية، عبر تمكنهم من الاستفادة من نفس حقوق الأطفال المغاربة في هذا المجال، كما يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ قيم التسامح والتنوع الثقافي وتشجيع الإبداعات، التي تجسد العيش المشترك والتلاقح الثقافي.
2) مجال الشبيبة والترفيه: يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهاجرين الشرعيين واللاجئين في برامج الرياضة والترفيه كبرامج المخيمات الصيفية وذلك بغية الاندماج الإيجابي للمهاجرين في النسيج المجتمعي المغربي.
3) مجال الصحة: عملت وزارة الصحة على تقديم الخدمات العلاجية، التشخيص والتكفل بالأمراض الوبائية مجانا لفائدة المهاجرين فوق التراب الوطني المغربي، وذلك مع مجموعة من الشركاء وقد تم القيام ب :

1 مديرية شؤون الهجرة، تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018،ص2.

- **العمل على تنظيم حملات للإعلام والتحسيس للمهاجرين والعاملين بقطاع الصحة بشأن الحق في الولوج للخدمات الصحية بالنسبة للجميع .**
- **تكوين الطاقم الطبي حول الرعاية الطبية للمهاجرين .**
- **تعيين 75 مساعدا اجتماعيا يعملون في مستشفيات مختلفة في جميع أنحاء المملكة لتقديم المعلومات والتوجيه والمساعدة للمهاجرين في المستشفيات.**

4) **مجال التكوين المهني: يهدف إلى فتح الآفاق أمام المهاجرين النظاميين واللاجئين لولوج برامج التكوين المهني والتأهيل، ومواكبة حاملي المشاريع منهم، قصد تسهيل اندماجهم المهني .**

5) **مجال السكن: يعتبر الولوج إلى السكن عاملا أساسيا في الاندماج الاجتماعي الجديد للمهاجرين ببلد الاستقبال ، حيث تم فتح المجال أمام المهاجرين المستوفين للشروط من اقتناء سكن اجتماعي بنفس الشروط الخاصة بالمغاربة، والذي ينطلق من مبلغ 140.000درهم كذلك السكن الاجتماعي المحدد في 250.000 درهم.**

6) **مجال الشغل: يهدف برنامج "تشغيل" إلى ضمان الولوج المنصف للمهاجرين النظاميين إلى سوق الشغل، وقد تم توسيع نطاق الوكالات النموذجية في إطار برامج وخدمات البحث عن الشغل ليشمل 11 وكالة والمتواجدة حاليا بعدة مدن وهي: الرباط، البيضاء، طنجة، فاس، وجدة، مراكش، أكادير، إنزكان، أيت ملول، والداخلة، والتي عرفت تسجيل 1758 مهاجرا خلال الفترة ما ين 2018/2015 كما تم تمكين المهاجرين من الاستفادة من خدمات مكتب الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات 717 مستفيدا من ورشات البحث عن العمل و549 مقابلة طلب عمل،وتشجيع خلق المقاولات من طرف المهاجرين في إطار برنامج المقاول الذاتي، وفي نفس السياق تمت مواكبة 84 مشروعا لفائدة اللاجئين وذلك من أجل دعم وتنمية المقاولة الصغرى [1].**

7) **المساعدات الاجتماعية والإنسانية: يسعى هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات القانونية للمهاجرين، وكذا إدماج المهاجرين في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، من خلال 5عمليات.**

1 **نفس المرجع السابق،ص265.**

أما بالنسبة للبرامج الأفقية فالإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تتكون من أربع برامج أفقية هي:

1. تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار بالبشر: يرمي هذا البرنامج إلى التحكم في التدفقات الهجرة حسب مقاربة إنسانية محترمة لحقوق الإنسان، ومحاربة الاتجار بالبشر وشبكات التهريب
2. التعاون والشراكات الدولية: الهدف منه تطوير التعاون الدولي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة، وتشجيع التنمية المشتركة، وتشجيع التعاون العلمي والتقني.
3. الإطار القانوني: يسعى لتحقيق الاعتراف بالوضع القانوني لعديمي الجنسية، وجعل إطار الاتفاقيات الوطنية متوافق مع المعايير الدولية المرتبطة بحقوق العمال المهاجرين، وتشجيع الحركية والعودة الطوعية للمهاجرين مع المحافظة على حقوق الضمان الاجتماعي.
4. الحكامة والتواصل: يهدف إلى إنشاء جهاز للتنسيق في إطار تدبير ممنهج ومسؤولية مشتركة، وتنمية اليقظة فيما يخص قضايا الهجرة، إضافة إلى دعم قدرات المكلفين بقضايا الهجرة واللجوء ومحاربة الاتجار بالبشر، والإخبار والتحسيس بقضايا الهجرة واللجوء.

وبالتالي فإن الأهداف التي ارتكزت عليها السياسة الجديدة للمغرب اتجاه المهاجرين بدأت تعطي ثمارها بعد سنوات مند خولها حيز التنفيذ، فملامح الاندماج بدأت تتمظهر في مجالات عديدة كالتمدرس والتكوين المهني والولوج للخدمات الصحية وخلق فرص الشغل، وهو ما جعل المحيط الإقليمي والجهوي والدولي يشيد بمجهودات المملكة في احتواء قضايا الهجرة.

III- المحور الثالث : التمثلات الجيوسياسية للمغاربة اتجاه الأفارقة جنوب الصحراء:

يهتم ميدان التمثلات الاجتماعية بمختلف المعارف والمعاني التي يلجأ إليها الفرد بشكل عفوي، عندما يرغب في تكوين فهم خاص حول العالم أو حول المحيط الذي يعيش فيه، بحيث نجد كل فرد يميل إلى إعطاء معنا معينا للحوادث التي تصادفه، ولمختلف الأفكار والتبادلات مع الآخرين، في محاولة مستمرة ودائمة للبحث عن التوافق والتناسق والاستقرار،فكل فرد يسعى جاهدا لشرح وفهم محيطه قصد السيطرة عليه وإخضاعه.

وإجرائيا فالتمثل الاجتماعي هو مجموعة من التأويلات والتفسيرات التي يحملها الأفراد في وسط جماعة معينة، تحرك علاقاتهم مع الآخرين، توجه وتنظم سلوكهم واتصالاتهم، ونحن نتناول موضوع الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، فإننا بذلك نتحدث عن مختلف التصورات التي يطورها الفرد المغربي عن المهاجر ومختلف المعاني التي يتخذها حضوره لديه، وهو ما يفهم انطلاقا من المواقف والسلوكات والمعلومات الرائجة عن هذا المهاجر، والعلاقة التي تنشأ بينه وبين الفرد المغربي، تهمنا تمثلات الأفراد إذن من خلال دورها في بناء الحقيقة الاجتماعية، ومن هذه التمثلات تتبلور لدينا العلاقة القائمة بين المهاجر و الأفراد داخل المجتمع المغربي بثقافته وقيمه ورموزه، وفي هذا السياق تؤكد المقاربات السلوكية في علم الاجتماع الحضري (مدرسة شيكاكو) أن ممارسة المدينة أي العيش داخلها لمدة طويلة أو قصيرة يقود بالضرورة إلى " تحديد تمثل عقلي مشوه نوعا ما، ومشحون بالرمزية "[1]، ويمكن الحديث عن هذه الممارسة من منطلق أن هذا الفضاء الحضري هو "مسرح المغامرة البشرية، يعبر عن أسلوب حياة مجتمعاتنا، ويروي ماضي هذه المجتمعات ويعلن مسبقا عن تحولاتها "، هذا التعبير يصطدم بثقافة الآخر الوافدة حسب السياق والمرحلة والظرفية، وهذا ما يحصل حاليا في الكثير من مدن المغرب ومنها مدينة طنجة.

3-1- معرفة المغاربة بقرار التسوية القانونية :

يطرح استقبال المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء من خلال تسوية وضعيتهم القانونية العديد من التساؤلات منها: هل المغاربة لهم سابق علم بالقرار؟ أم أن القرار اقتصر على الدولة بمؤسساتها كتنظيم ومدبرة شأن إداري، دون المجتمع كأفراد ومؤسسات؟ يأتي هذا السؤال كخطوة أولى لبناء معرفة سوسيولوجية من موقف المغاربة من قرار التسوية القانونية، وذلك من خلال بحث المعرفة الاجتماعية التي يكونها الأفراد على مثل هذه القرارات ونظرتهم إليها، وإذا ما كانت هذه النظرة عن علم لهم بالقرار أم مجرد تصورات فردية أو جماعية عن المهاجر، ومن هنا بحثنا في سؤال العلم بقرار التسوية بطرح هذا السؤال :

1-Collectif : « Représenter la ville » , Paris, Editions comunica , 1995 – p.5 , in Insaniyat R.A.A.S.S – N0 13 (vol. V,1) 2001 p.28.

مبيان رقم (2): العلم بقرار التسوية القانونية لوضعية المهاجر

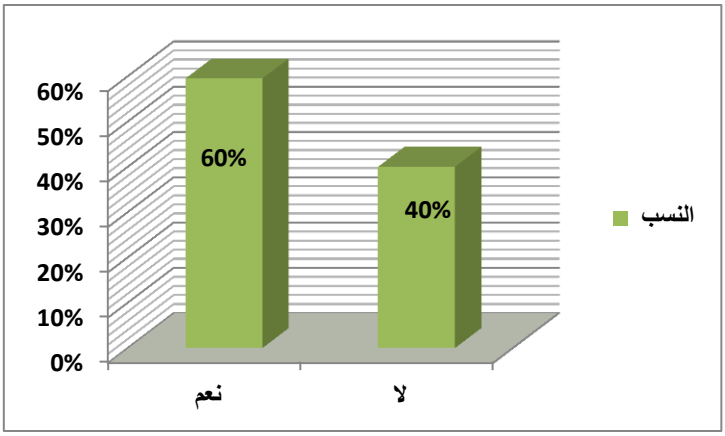

المصدر: البحث الميداني 2021

يتضح من خلال المبيان أعلاه أن عدم العلم بقرار بتسوية وضعية المهاجر قانونيا، يظل مطروحا بنسبة 40% من عينة البحث، وهو ما قد يفسر كون القرار يتخذ طابعا شكليا إداريا محضا أكثر مما هو قرار مجتمعي نابع من حاجة المجتمع المغربي له، رغم أن نسبة 60% على علم بالقرار، ما يطرح تساؤلات كثيرة عن موقف المغاربة معه وكذا سبل التعامل مع القرار من قبل المغاربة، وردود الأفعال حوله، ومدى جدواه خاصة من حيث هو مرتبط بتنظيم ومؤسسة الدولة كرد فعل لها أمام تدفق أعداد من المهاجرين جنوب الصحراء.

ولعل ما يفسر هذه النسبة من جهة هو طابع المدينة "طنجة" الدينامي وحركيتها، ومن جهة أخرى يعود عدم علم نسبة مهمة من المبحوثين بالقرار إلى طابع سكان المدينة المحافظ والذي لا تكون له دراية بكل الأمور والقرارات الإدارية داخل المدينة، اللهم بعض الأفراد الفاعلين داخل مؤسسات المجتمع المدني الذين تتاح لهم فرصة حضور حفل توزيع بطائق الإقامة على المهاجرين.

ويضاف إلى طابع مجتمع الدراسة وطبيعة المبحوثين، نجد ثقافة مجتمع طنجة عامة خاصة الأحياء التي كانت مجال البحث الميداني "حي سوق الداخل، وبني مكادة، وكزناية، ومسنانة، وكاساباراطا، وربنشهاوسين، وبوخالف، وبنديبان، وحومة الوردة"حيث تتركز عينة البحث، فهذه الأحياء يرتفع فيها المستوى التعليمي لدى السكان، فنسبة 64%

من المبحوثين ذو مستوى تعليم عال، وهنا يمكن لمتغير المستوى التعليمي أن يكون له تأثير على معرفة الأفراد بقرار التسوية القانونية.

جدول رقم (3): علم المغاربة بقرار التسوية القانونية حسب متغير الجنس والسن:

هل أنت على علم بقرار التسوية القانونية ؟			السن 23-18	29-24	35-30	41-36	46-42	47 فأكثر	المجموع
نعم	الجنس	ذكر	19	20	14	25	18	15	111
			%17.11	%18.01	%12.61	%22.52	%16.21	%13.51	%100
		أنثى	13	11	17	16	14	22	89
			%14.60	%12.35	%19.10	%17.97	%15.73	%24.71	%100
	المجموع		32	31	31	41	32	37	200
			%16	%15	%15	%20	%16	%18	%100
لا	الجنس	ذكر	10	13	9	17	6	36	91
			%10.98	%14.28	%9.91	%18.68	%6.59	%39.56	%100
		أنثى	9	19	22	8	15	11	84
			%10.71	%22.61	%26.19	%9.52	%17.85	%13.09	%100
	المجموع		19	32	31	25	21	47	175
			%10.85	%18.28	%17.71	%14.28	%12	%26.85	%100
المجموع	الجنس	ذكر	29	33	23	42	24	51	202
			%14.35	%16.33	%11.38	%20.79	%11.88	%25.24	%100
		أنثى	22	30	39	24	29	33	177
			%12.42	%16.94	%22.03	%23.72	%16.38	%18.64	%100
	المجموع		41	63	62	66	53	84	369
			%11.11	%17.07	%16.80	%17.88	%14.36	%22.76	%100

المصدر: البحث الميداني 2021.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتبين أنه كلما كان سن المبحوث أقل، كلما كان له علم بقرار التسوية القانونية لوضعية المهاجرين، فأكثر الناس علما بالقرار على سبيل المثال لا الحصر هم من فئة 18 و23 سنة بنسبة 16%، في حين نجد الفئة العمرية 47 سنة فأكثر تمثل نسبتها 18% وهو ما يؤكد على دور متغير السن في هذا الجانب، إذا ما اعتبرنا متغير الجنس كذلك نجده محددا، حيث نجد أن نسبة الإناث تمثل في الفئة الأولى 14.60% بينما الذكور يمثلون 17.11% ممن لهم علم بالقرار وأعمارهم ما بين 18و 23 سنة، والملاحظ أن المعرفة بالقرار تقل عند الجنسين كلما ارتفع سن المبحوث.

وبالتالي من هنا تظهر لنا أهمية متغير السن مقترنا بالجنس ودوره في بناء معرفة لدى المغاربة بقرار التسوية القانونية لوضعية المهاجر، وهذا العلم بالقرار قد يؤثر على نظرة المغاربة للقرار وتقبله، وما إذا كان من واجب المغرب تسوية وضعية المهاجر قانونيا، أم أن الأمر يبقى اختياريا لبلد كان بالأمس مصدرا للهجرة ثم بلد عبور ليصبح فيما بعد بلد استقرار.

3-2- واجب الإقرار أم الإقرار بالواجب:

أن يستقبل أو يستضيف مجتمع معين فردا جديدا أو مجموعة أفراد، لابد له من الحرص على مدى قابيلة أهل الدار وتقبلهم لفكرة الاستقبال، وللضيف كذلك، حتى يتأتى للجميع نوع من الانسجام والقبول، فأن يستقبل المجتمع المغربي المهاجر القادم من إفريقيا جنوب الصحراء، لابد لذلك أن يكون من باب واجب المغاربة ذلك، وهو ما حاولنا الوقوف عنده من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

المبيان رقم (3) :هل من واجب المغرب تسوية وضعية المهاجر قانونيا

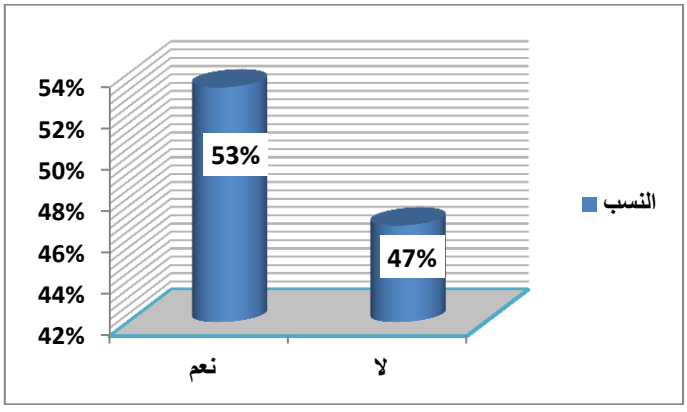

المصدر: البحث الميداني2021.

رغم أن أكثر من نصف المبحوثين من عينة البحث تقول بواجب المغرب في تسوية وضعية المهاجر قانونيا، وذلك بنسبة تصل إلى 70.50% إلا أن التحفظ على هذا القرار ما يزال مطروحا بوجود نسبة مهمة، أي 29.50% من المبحوثين ممن يرون أن المغرب غير مطالب بتسوية وضعية المهاجر من منطلق الواجب، الأمر الذي سيؤثر على اقتناع المغاربة بهذا القرار، وهذه النسبة تبقى مهمة نظرا لإمكان تأثيرها على موقف المغاربة من قرار التسوية القانونية، ما يدفعنا إلى تعميق البحث من خلالها عن الأسباب التي جعلت من

البعض يقر بواجب التسوية والبعض الآخر لا، ولعل هذا الأمر يجد مؤداه في متغيرين : أحدها المستوى التعليمي للمبحوثين، وثانيهما يتعلق بمتغير السن، فنجد ما نسبته4 %من الأميين الذين يفوق سنهم 47 سنة يقولون بواجب تسوية وضعية المهاجر قانونيا، في حين نجد على مستوى التعليم العالي أن نسبة كبيرة تقدر ب25%ممن يقولون بواجب التسوية القانونية هم من الفئة العمرية 18و23 سنة، بينما فقط 4.1% يمثلون فئة 47 سنة فأكثر، أما عن المبحوثين الذين لا يقرون بواجب المغرب تسوية وضعية المهاجر فالملاحظ أنه كلما كان المستوى التعليمي عاليا كلما أدرك المبحوثون أن قرار التسوية غير واجب والعكس صحيح، وهذا ما يجعلنا نصل لبعض الاستنتاجات والتي تهم كون المغاربة لا ينظرون للقرار على أنه واجب اتجاه المهاجر في حد ذاته وإنما تمليه شروط أخرى منها ما يتعلق بالاتفاق الدولي والتزام بالمغرب في هذا ومنه ما ينبع من طبيعة القرار السياسية أكثر منها اجتماعية أو إنسانية، وهو ما سنقف عليه بشكل جلي عند تناولنا لنظرة المغاربة لقرار التسوية، الشيء الذي سيدفعنا للوقوف على ما إذا كان هذا الأخير فعلا مؤسساتيا مقتصرا على الدولة ومؤسساتها كتنظيم، وبالتالي يحول ذلك دون حصول العلم به لدى الفئات المجتمعية الأقل تعليما بعدا عن هاته المؤسسات .

نستنتج مما سبق أن التمثلات الجيوسياسية للمغاربة لا تمثل الواجب اتجاه المهاجر في حد ذاته، وإنما تمليه شروط أخرى منها ما يتعلق بالاتفاق الدولي والتزام المغرب في هذا الجانب ومنه ما ينبع من طبيعة القرار السياسية أكثر منها اجتماعية أو إنسانية، وهو ما سنقف عليه بشكل جلي عند تناولنا لنظرة المغاربة لقرار التسوية، الشيء الذي سيدفعنا للوقوف على ما إذا كان هذا الأخير فعلا مؤسساتيا مقتصرا على الدولة ومؤسساتها كتنظيم، وبالتالي يحول ذلك دون حصول العلم به لدى الفئات المجتمعية الأقل تعليما والأكثر بعدا عن هاته المؤسسات، كما يمكن لمتغير الجنس أن يؤثر على مدى إقرار المبحوثين بكون قرار تسوية وضعية المهاجر قانونيا هو واجب على المغرب ويجب القيام به من أجل المهاجر.

3-3- من سياسة القرار إلى واجب الإقرار:

إن الإقرار بقرار ما ومقابلته بالاعتراف والتأييد، لا يمكن أن ينم إلا عن وعي بهذا القرار، ونحن إذا نبحث عما إذا كان المغاربة من المبحوثين يقرون بوجوب تسوية وضعية المهاجر قانونيا داخل البلد المستقبل المغرب، لنا أن نستحضر مجموعة من

الاعتبارات في علاقة المبحوث ونظرته للقرار، فسؤال الإقرار بواجب المغرب اتجاه المهاجر مقترنا بسؤال نظرة المغاربة للقرار، هو بمثابة تعميق البحث عن مدى قبول المغاربة من عدمه للمهاجر من خلال موقفهم ونظرتهم للقرار، فهذه النظرة لها من الأهمية ما يجعلها توجه سلوك المغاربة إما نحو القبول به وتقبله واستقباله أحسن استقبال من باب أن هذا القرار له بعد إنساني واجتماعي ما يساهم في إدماج المهاجر وتنظيم هجرته، بما يضمن كرامة المهاجر الذي تعيش فئة منهم على التسول، أو تنحو بالمجتمع إلى رفضه واستبعاده، على أساس القرار هو سياسي محض كونه مجرد التزام أو اتفاق دولي، ولعل من أهم ما يمكن الوقوف معه على مدى إقرار المغاربة بالقرار من عدمه، هو الوقوف عند أهم الحقوق التي من الواجب توفيرها للمهاجرين حسب رأي الساكنة.

المبيان رقم (4): أهم الحقوق التي من الواجب توفيرها للمهاجرين حسب الساكنة المستجوبة

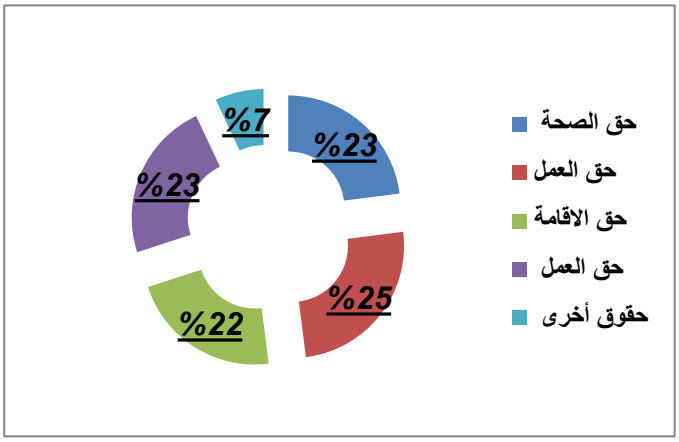

المصدر: عمل ميداني 2021

مما لا شك فيه أن الساكنة الطنجاوية على معرفة جلية بالحقوق التي تستوجب تحقيقها للمهاجرين كون الإنسانية تتطلب تحقيق حقوق تضمن العيش الكريم داخل البلد المستقبل، وبالتالي فقد تصدرت هذه التمثلات حق العمل بنسبة 25% كونه الأمر الأساس لتحقيق الذات تم يأتي حق التعليم وحق الصحة بنسبة متساوية 23% كون الأول ركيزة أساسية للتقدم والثاني حق شرعي الاعتناء بالصحة، ثم يأتي حق الإقامة بنسبة 7% لمنع انتشار المتشردين داخل المدينة، في حين تمثلت حقوق أخرى بنسبة 25% جاءت كالتالي

حق الهجرة نحو أوروبا، حق الاختلاط، حق التبادل الثقافي، الحقوق السياسية والتعبير والمشاركة، الحق الديني والعقائدي و حق الحياة. في حين يجد الفرد المغربي أن انعكاسات وآثار القرار على مستوى الواقع لا تزال لم تظهر بالشكل الذي يمكن للقرار أن يساهم معه في إدماج المهاجر بما يضمن كرامة المهاجرين، وهنا تطرح مسألة ما إذا كان المغرب مهيأ لأن يكون جريئا في اتخاذ مثل هذه القرارات التي قد تبقى مجرد التزام أو اتفاق دولي دون أن يكون مصحوبا برغبة في الإدماج عبر مداخله من الشغل والتكوين والتعليم والحق في الصحة والسكن وغيرها.

خاتمة

انطلاقا مما سبق يتضح أن تمثلات المغاربة الجيوسياسية والتي تتمثل في التسوية القانونية لوضعية المهاجر القانونية هو انطباع سياسي أكثر مما هو اجتماعي، ما يجعل منه قرارا إداريا يرتبط بالدولة كتنظيم ومؤسسة في شكليته، ويبقى القرار سياسيا في نظر أغلب المبحوثين كيفما كان مستواهم التعليمي، وهنا يظهر كيف أن الإقرار به من قبل المغاربة كواجب تأثر بشكل كبير بطبيعة القرار، إذ أن أكثر الناس ممن يعتبرون القرار سياسي لا يقرون بواجب التسوية، ومن كان يتفق مع التسوية كواجب إزاء المهاجر بنسبة كبيرة اعتبر القرار اجتماعي، وتبقى مسألة الإقرار براهنية المغرب واستعداده لاتخاذ هذا القرار تغيب عند كثير من المبحوثين الذين يرون بأن المغرب غير مستعد لذلك، كما أن استمرار المغرب في قرار التسوية في نظر المغاربة تبقى الموافقة عليه محكومة بشروط لدى المبحوثين، وإذا ما استحضرنا عامل السن فيما يتعلق بالاستمرار في القرار، يتضح أنه كلما تقدم المبحوث في السن كلما كان رافضا للاستمرار بالقرار.

كل هذا من شأنه أن يحدد موقف المغاربة من قرار التسوية القانونية لوضعية المهاجر القانونية ومدى إيجابية المواقف من عدمه وهو الشيء الذي سيكون له دور في توجيه تمثلات المغاربة عن المهاجر، وكذلك طبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المهاجر والمغاربة.

قائمة المصادر والمراجع

- البيبلوغرافيا:
- المنشور المشترك رقم 8303، لوزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالهجرة.
- المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط –جهة طنجة تطوان الحسيمة.
- الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال إفريقيا :دور بلد الاستقبال وبلد الأصل في تسجيل الولادات والحصول على وثائق الهوية في المغرب ومصر،تقرير الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة 2018.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، الهجرة وسوق الشغل.
- ذ.جمال الزنوري وكيل الملك بابتدائية الجديدة،" قانون دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير المشروعة بين الاختصاصات القضائية والاتفاقيات الدولية"، منشورات الملف ، العدد 7أكتوبر2005.
- صبري الحو، تقارير"المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء"،مركز الجزيرة للدراسات، 21دجنبر2016.
- ظهير رقم 40–15–2 بتاريخ 20فبراير 2015 المحدد لعدد الجهات ، عواصمها والعمالات والأقاليم التي تكونها ، المصدر بالجريدة الرسمية رقم 6340 بتاريخ 03مارس2015.
- عبد الحق الباكوري،"الهجرة وقضايا الاندماج دراسة سوسيولوجية لإشكالية اندماج المهاجرين بجهة الشرق (المغرب)"،أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد الأول وجدة، المغرب ، مؤلف جماعي "الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية:السياقات–التجليات–الإفرازات، الطبعة 1،2021.
- فضيل دليو، علي غربي،،الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم الاجتماع،2003
- مديرية شؤون الهجرة، تقرير حول أنشطة الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة لسنة 2018.

- **مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة**، 2010.
- Collectif : « Représenter la ville » , Paris, Editions comunica, 1995, in Insaniyat R.A.A.S.S – N^0 13 (vol. V,1) 2001.
- DeniseJodelet ,Les représentations sociales, sociologie d'aujourd'hui PUF.Décembre1991-N°37405.P53.
- Faleh Ali,Bokobot Mohamed,Derkaoui Mokhlis,les subsaharien entre transit au Maroc et migration clandestine en Espagne,papeles de Geographia,n°49-50,Universidad de Murcia, murcia,espagna,2009.
- Frédéric Lebaron,la sociologie de A à Z 250 mots pour comprendre, Paris,Dunod,2009
- Lama kabbanji, politiques migratoires en Afrique de l'ouest, éditions Karthala, 2011
- Mohamed Khachani,2011,La question migratoire au Maroc :données récentes, Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations-AMERM ,Université Mohammed V Agdal Rabat, publication de l'institut universitaire européen Robert Schuman Centre for Advanced Studies.
- http://bds-tanger.hcp.ma/fr/indicateur_population
- http://www.hibapress.com/details-90726.html
- http://mawdoo3.com/